



Distr.
GENERAL

A/38/338/Add.1
14 September 1983

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH/
SPANISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون
البند ٨٥ من جدول الأعمال المؤقت*

الحالة الاجتماعية في العالم

المشاركة الشعبية بأشكالها المختلفة كعامل هام في التنمية وفي أعمال
حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٦٨- ١	أولا - التعليقات الواردة من الحكومات
٣	٤٧- ١	المكسيك
١٣	٤٩-٤٨	تايلند
١٤	٥٢-٥٠	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
١٥	٦٨-٥٣	زيمبابوي

. A/38/150

*

.../...

83-23250

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٩	٨٤- ٦٩	ثانياً - التعليقات الواردة من أجهزة الامم المتحدة
١٩	٧٩- ٦٩	ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية
٢٣	٨٢- ٨٠	مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ...
٢٣	٨٤- ٨٣	معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية
٢٤	١٢٣- ٨٥	ثالثاً - التعليقات الواردة من الوكالات المتخصصة
٢٤	٩٩- ٨٥	منظمة العمل الدولية
٢٨	١٠٤-١٠٠	منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة
٢٩	١٢٣-١٠٥	البنك الدولي

أولا - التعليقات الواردة من الحكومات

المكسيك

[الاصل : بالاسبانية]

[٧ تموز/يوليه ١٩٨٣]

- ١ - الحاقا بالتقرير المتعلق بالشاركة الشعبية في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المكسيك ، الذي قدمه ممثل المكسيك في الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالشاركة الشعبية ، وفقا للملاحج العامة لخطة التنمية الوطنية التي قدمها الفرع التنفيذي الاتحادي في ٣٠ ايار/مايو ١٩٨٣ ، قدمت الحكومة التعليقات التالية :
- ٢ - يوضح التقرير ان الامة المكسيكية ، بعد ان نالت استقلالها نتيجة للثورة الشعبية جعلت من نفسها جمهورية نيابية ديمقراطية اتحادية تقوم على مبادئ ثابتة كالهدأ القاضي بأن الشعب هو صاحب السيادة وهو مصدر السلطات العامة جميعا وله الحق ، في كل حين ، في تعديل شكل الحكومة .
- ٣ - ويذكر التقرير كذلك ، انه بالرغم مما حدث من تغييرات بمضي الوقت ، فقد ظلت الدولة المكسيكية مخلصه لهذه المبادئ التي كانت على الدوام هاديا لها في تنميتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية .
- ٤ - ان فلسفة الدولة المكسيكية هي مزيج من فلسفات الحركات الشعبية التي شكلت صورة الدولة ؛ وجدور بالملحظة في هذا الصدد ان دستور ١٩١٧ ، بتعريفه الديمقراطية على انها ليست الهيكل القانوني والسياسي للدولة فحسب بل هي طريقة للحياة تقوم على التحسين المستمر لحياة الشعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، انما هو يُجمل المتل العليا للعدالة الاجتماعية .
- ٥ - ويعطي الدستور الحالي للعدالة الاجتماعية الاولوية على حقوق الملكية كما يتضمن تعهدا من الدولة بضمان حقوق الطبقات العاملة .
- ٦ - ومن حق المواطنين المكسيكيين كما هو من واجبهم المشاركة بصورة مباشرة ، عن طريق الاقتراع السري ، في تكوين اجهزة السلطة ، وهذه على الصعيد الاتحادي والحكومي والبلدي هي الاجهزة السياسية التي يستطيع من خلالها ان يمارس سيادته ، رغم ان للولايات الداخلة في الاتحاد الحرية والسيادة في جميع المسائل المتعلقة بالحكم المحلي الذي يخضع لمبادئ الاتفاق الاتحادي ولا بد ان يصاغ شكله وفقا للنظام الجمهوري النيابي الشعبي وفيه تعتبر البلدية المطلقة اليد ، التي تُنتخت اجهزتها مباشرة بالاقتراع العام ، هي اساس التنظيم السياسي والتقسيم الفرعي للمناطق .

••/••

٧ - ان المكسيك ، اخلاصا منها لتقاليد ها ، عملت في السنوات الاخيرة على تشجيع الطابع المؤسسي لطبقة يكون فيها سكان البلد جميعا متساوون اجتماعيا وسياسيا مع ضمان مستوى للمعيشة كاف لأن يتيح لهم تنمية امكاناتهم الانسانية . ففي ٢٩ كانون الاول / ديسمبر اصدر رئيس الجمهورية مرسوما بقانون التخطيط . والهدف العام من هذا القانون هو وضع القواعد والبادئ الاساسية التي يُنفذ التخطيط الانمائي الوطني وفقا لها وتوجيهه أنشطة الادارة العامة الاتحادية على اساسها .

٨ - ويقرر هذا القانون ايضا اسس دمج وتشغيل نظام التخطيط الديمقراطي الوطني ؛ والاسس التي ينسق المسؤول الاتحادى بمقتضاها انشطتها التخطيطية مع الكيانات الاتحادية وفقا للتشريع المنطبق ؛ وأسس تعزيز وضمان المشاركة الديمقراطية لمختلف الفئات الاجتماعية ، من خلال منظماتها النيابية ، في صياغة الخطة والبرامج المشار اليها في القانون ؛ والاسس التي يمكن ان تسهم الاعمال الفردية في تحقيق اهداف وأوليات الخطة والبرامج السالفة الذكر .

٩ - وتهدف آليات العمل المنصوص عليها في ذلك التشريع الى ضمان اضطلاع الدولة على وجه فعال بمسؤولياتها عن التنمية الشاملة للبلد . وينبغي ان تستخدم في تحقيق الاهداف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المشار اليها في الدستور السياسي للجمهورية . ووصولا الى هذه الغاية يقوم التخطيط على العناصر التالية :

(أ) تعزيز السيادة والاستقلال الوطنيين وتقرير المصير في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ؛

(ب) صيانة وتحسين النظام الديمقراطي الجمهورى الاتحادى النيابي المقرر في الدستور ؛

(ج) تدعيم الديمقراطية كطريقة للحياة تقوم على التحسين المستمر في حياة الشعب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، مما يدفعه الى المشاركة النشطة في تخطيط وتنفيذ الأنشطة الحكومية ؛

(د) الحقوق المتساوية وتوفير الاحتياجات الاساسية للسكان وتحسين نوعية الحياة في ناحية من نواحيها بغية ايجاد مجتمع تسوده المساواة بدرجة اكبر ؛

(هـ) الاحترام غير المحدود لحقوق الفرد وللحقوق الاجتماعية والسياسية ؛

(و) تعزيز العهد الاتحادى والمجالس البلدية الحرة ، بغية تحقيق تنمية متوازنة للبلد ، وفي نفس الوقت تشجيع اللامركزية في الحياة الوطنية ؛

(ز) ايجاد توازن في عوامل الانتاج بغية حماية وتشجيع العمالة في ظل ظروف من الاستقرار الاقتصادى والاجتماعي .

١٠ - ويتيح التخطيط تحديد الاهداف والغايات والاستراتيجيات والاولويات ، التي سيتم من اجلها تخصيص الموارد والمسؤوليات وفترات التنفيذ ، وتنسيق الانشطة وتقييم النتائج .

١١ - ويقرر قانون التخطيط ، الذي سبق ذكره ، ان مسؤولية الفرع التنفيذي للاتحادى هي الاضطلاع بالتخطيط الوطنى للتنمية بمشاركة ديمقراطية من جانب مختلف الفئات الاجتماعية ، وفقا لأحكام ذلك القانون .

١٢ - وفيما يتعلق بالمشاركة الاجتماعية فى التخطيط فى اطار نظام التخطيط الديمقراطى الوطنى ، يشترط مشاركة الفئات الاجتماعية المختلفة والتشاور معها ، حتى يمكن للسكان التعبير عن آرائهم فيما يتعلق باعداد واستكمال وتنفيذ خطة التنمية الوطنية والبرامج المشار اليها فى قانون التخطيط . والمثل ، هناك نص على مشاركة التنظيمات التي تشمل العمال والفلاحين والمزارعين والتجمعات الشعبية ، والمؤسسات الأكاديمية والمهنية والبحثية ، والهيئات الادارية ، وغيرها من الفئات الاجتماعية ، بوصفها هيئات استشارية دائمة فى جوانب التخطيط الديمقراطى ذات الصلة بأنشطتها ، وذلك عن طريق محافل للمشاورات الشعبية ستُنشأ لهذا الغرض . ومن المتوخى ان يشترك اعضاء من مجلس النواب والشيخ فى الكونغرس الاتحادى فى هذه المحافل .

١٣ - وستبين الخطة البرامج القطاعية والمؤسسية والاقليمية والخاصة ، التي ستوضع وفقا للخطة ؛ ولن تتجاوز مدتها مدة الولاية الدستورية للحكومة ، التي تقرها ، حتى لو كانت التكهينات والاسقاطات الواردة فيها تشير الى فترة اطول .

١٤ - وفيما يتعلق بتنفيذ الخطة والبرامج ، سيتم التنسيق مع الهيئات المثلة للفئات الاجتماعية المعنية او مع الافراد ، وفقا للبادئ التوجيهية العامة الواردة فى القانون . وسيشجع الفرع التنفيذي للاتحادى مساهمات الافراد ، ومساهمات السكان ككل ، بصفة عامة ، من اجل تعزيز اتساق اهداف وأولويات الخطة والبرامج المقابلة . وسيعهد بالتنسيق فى مجال تنفيذ البرامج الى حكومات الولايات ، بموجب اتفاقات مناسبة .

١٥ - ووفقا للاحكام المذكورة اعلاه ، قدم رئيس الجمهورية ، فى ٣٠ ايار/مايو ١٩٨٣ ، خطة التنمية الوطنية لفترة السنوات ١٩٨٣-١٩٨٨ ، نتيجة ادخال تعديل على المادة ٢٦ من الدستور تنص على ان تضع الدولة نظاما وطنيا للتخطيط الديمقراطى على النحو المحدد فى قانون التخطيط وفى نطاق الحدود الزمنية الواردة فيه .

١٦ - وينبغي التشديد على ان الخطة تعكس الرغبة السياسية فى الاستجابة للتحديات الراهنة التي يواجهها البلد فى التنمية مع اوسع مشاركة ممكنة من المجتمع . وهي تتضمن مسؤولية الحكومة ، فى اطار الولاية الشعبية التي تلقتها فى انتخابات الرئاسة التي اجريت فى ٤ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، عن تشجيع التغيير من خلال الوسائل المؤسسية ، والعدالة والحرية والقانون . ومن ثم فان التخطيط الديمقراطى ، كهدأ وكأداة للحكومة ، يرفض

النهج التي تعلمها السلطات في حل المشاكل الوطنية ، ويستعير عنها بنظام دستوري متعدد من الناحية السياسية ومختلط من الناحية الاقتصادية وشعبي ووطني من الناحية الثقافية ، يخوض كحاحا لا يتوقف في سبيل تحقيق مجتمع أكثر مساواة بين افراده .

١٧ - وقد اصبحت المشاركة الاجتماعية ، في الاطار المعيارى الجديد للتخطيط الديمقراطي ، عاملا دستوريا ثابتا . ومناف على ذلك ، دشنت حكومة الجمهورية رسميا ، في شباط/فبراير ١٩٨٣ ، الاعمال التحضيرية للخطة ودعت المجتمع الى المشاركة في انشطة محافل المشاورات الشعبية .

١٨ - وقد اتاحت المواضيع والجوانب التي جرى تحليلها في المحافل ، والتي تم اختيارها على اساس الاهتمامات التي تم الاعراب عنها خلال حملة انتخابات الرئاسة ، التعرف على الاولويات الوطنية والمشاكل الرئيسية التي ستواجه المجتمع المكسيكي خلال السنوات القليلة القادمة . وقد شملت هذه المحافل ، التي اقيمت في اطار نظام التخطيط الديمقراطي الوطني ، ميادين مستقلة .

١٩ - وتراعي الخطة الدلالات الرئيسية المستخلصة من التشاور مع الشعب وتدمجها في السياسات المعتمدة . وقد نتج عن انشطة هذه المحافل توسيع قنوات الاتصال وتعزيزها لتمكين المواطنين من الحصول على مزيد من المعلومات عن الادارة الحكومية والطرق الدستورية التي تتبع للتأثير عليها . وتتجه النية الى جعل هذه المحافل معلما ثابتا من معالم المشاركة الاجتماعية في التخطيط والى جعلها تستمر في عملها في مجال تقييم واستكمال الخطة من خلال البرامج السنوية .

٢٠ - وقد اظهرت المحافل ، في المرحلة الاولى من انشطتها ، التعدد السياسي والاجتماعي للمجتمع الوطني ، والمطالبة بمزيد من المشاركة في اتخاذ القرارات وفي صياغة وتنفيذ وتقييم الخطط والبرامج ؛ وعكست ايضا رغبة المواطنين في الاشتراك في حوار والتزامات مع الحكومة .

٢١ - وقد أدرجت أهم نتائج مشاورات الشعبية في خطة التنمية الوطنية على أوسع نطاق ، في حين أدرجت المقترحات المتعلقة بقطاعات النشاط في البرامج المتوسطة الأجل ، وعولجت النقاط المحددة في إطار البرامج السنوية وخطط الولايات والبلديات .

٢٢ - ومن بين الآراء الأعم التي استخدمت كمبادئ توجيهية للخطة ، يجدر ذكر الآراء المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على مستويات المعيشة في المجتمعات المحلية وعلى نوعية الحياة فيها ؛ وتشمل هذه إمكانية حصول الشعب على عمل ؛ والتصميم على مكافحة التضخم ؛ وتوسيع الخدمات الحضرية ؛ والتوزيع العادل لفوائد التنمية ، ووضع برنامج شامل للتموين ينسق عمل القطاعات العام والاجتماعي والخاص ؛ ودعم تطوير صناعة الأغذية ؛ وحماية وتحسين البيئة ، مع التشديد على الاستعمال الرشيد للموارد المائية ؛ والإدارة السليمة للغابات والأحراج ؛ وتوفير الإسكان اللائق كوسيلة لمكافحة المضاربة في الأراضي ؛ والربط الفعال بين عمليتي التعليم والإنتاج ، واستعراض الهياكل وتدريب الموظفين المشتركين في تنظيم وتعزيز الأنشطة الرياضية والترفيهية ؛ واستخدام مرافق السياحة القائمة بشكل كفء .

٢٣ - وبالإضافة إلى ذلك ، طلب المواطنون أن يتاح لهم قدراً أكبر من المشاركة في القرارات المتصلة بالقضايا السياسية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية والثقافية ، مثل الطرق الكفيلة بإيجاد عمل في المناطق الريفية من أجل الحد من الهجرة ؛ وتحسين تغطية الخدمات الصحية وتوسيعها ؛ والاستعاضة عن الأدوية والأدوات الطبية المستوردة بتلك المصنوعة محلياً .

٢٤ - وقد تبين وجود مطالبة عامة بهيكلية العدالة بطريقة تتسم بالسرعة والمساواة ، تحمي السكان كلهم ، وتحول دون قيام السلطات بأعمال تعسفية ، وهجوب تحديث نظام الإدارة والعدالة الوطني على مختلف المستويات .

٢٥ - وبالمثل ، تكرر الإعراب عن المطالبة بتطبيق اللامركزية على جوانب مختلفة من الحياة الوطنية ودعم قدرة السلطات والقطاعات المحلية على تشجيع قيام تنمية في أقاليم البلد تكون أكثر توازناً . وفي هذا الصدد ، أبدت الفئات الاجتماعية المختلفة تأييدها لاضفاء الطابع الإقليمي على الخدمات الصحية والتعليم الأساسي ، وتدريب المعلمين ؛ وإشراك السلطات المحلية بصورة أكبر في عمليات التوظيف والتدريب والإنتاج ؛ واضفاء اللامركزية على إدارة الحياة النهائية والحيوانات البرية الطليقة في البلد ؛ ووضع برامج متسقة في القطاعات الحضرية والزراعية والصناعية وقطاع تربية الماشية ، حتى توازن نمو المناطق السياحية ؛ وتوفير الإرشاد للتدريب الريفي من أجل تمكين مجتمعات الفلاحين والمزارعين من التحكم بصورة أكبر في إنتاجها وإقامة هياكلها على أساس أرسخ ، وزيادة إنتاجيتها ، والقضاء على التخلف في الريف ، واضفاء مركز قانوني على مختلف أشكال حياة الأراضي .

٢٦ - فيما يختص بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، قدمت اقتراحات من شأنها أن تساعد في تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، ورفع مستوياتها الاشرافي والاداري ؛ وتعزيز الصناعات الزراعية ؛ وتوحيد عمل القطاعات العامة والاجتماعية والخاصة من أجل تشجيع الانتاج المحلي للأدوات والمعدات ، وقصر الواردات على مجرد الحد الأدنى اللازم للانتاج ذي الأولوية ، والمحافظة على مستويات العمالة ؛ والنظر في طرق لاستخدام التكنولوجيا المحلية من أجل تقييد الاستيراد العشوائي للتكنولوجيا ؛ وتنويع منتجات التصدير والحد بذلك من الأهمية النسبية لصادرات النفط ؛ وحث خطى تطوير الصناعة البتروكيمياوية ووسع الاستفادة الكاملة مما ينتج من الغاز الطبيعي ؛ والنظر في طرق اجراء البحوث التطبيقية الأساسية وتطوير التكنولوجيا في المجالات ذات الأولوية والأهمية الاستراتيجية ؛ وانشاء شبكة نقل تفي باحتياجات البلد .

٢٧ - وتم التوسع في المشاروات الشعبية ومدىها أيضا الى ولايات الجمهورية المكسيكية . واحتراما للحكم الذاتي التي تنتج به هذه الولايات ، قدم اقتراح بأن تتولى حكومات الولايات صياغة واصدار قوانين التخطيط للولايات ووضع نظم للتخطيط الديمقراطي وانشاء محاقل في الولايات يمكن للمجموعات المحلية أن تشارك فيها .

٢٨ - وكجزء من هذه العملية ، وقع الاتحاد مع كل ولاية اتفاقية التنمية الوحيدة مما يتيح العمل المنسق .

٢٩ - وتوفر مشاركة المجتمع المافي في عملية البرمجة ونظام التخطيط المعتمد ، أساسا توسيع القدرة السياسية والادارية لحكومات الولايات والبلديات مع تطبيق اللامركزية على الوظائف المختلفة في الوقت نفسه ، من أجل تلبية مطالب الشعب على نحو ملائم وفعال .

٣٠ - واخيرا ، يجدر لفت الأنظار الى محتويات الخطة المقسمة الى ثلاثة فروع رئيسية . الفرع الأول يضع الاطار المرجعي لصياغة الاستراتيجية العامة . ويشمل الفرع الثاني المبادئ التوجيهية العامة لتنفيذ الخطة التي تغطي مختلف جوانب الحياة الوطنية ، ففي حين يقرر الفرع الثالث الطريقة التي يمكن للقطاعات الاجتماعية المختلفة أن تشترك في تنفيذها .

٣١ - وتجعل نتائج هذا التحليل ، عند مقارنتها بالمبادئ السياسية الأساسية ، من الممكن تحديد الأهداف والغايات الوطنية التي توجه الخطة ونظام التخطيط الديمقراطي الوطني بأسره .

٣٢ - ولتحقيق هذا الهدف ، يجري اقتراح استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترمي الى استعادة القدرة على النمو ، ورفع نوعية التنمية بواسطة خطين أساسيين للعمل هما : اعادة التنظيم الاقتصادي والتغيير الهيكلي .

٣٣ - ولاعادة التنظيم الاقتصادي ثلاثة أهداف أساسية : مكافحة التضخم ، وتبسيط

أسعار صرف العملات ، وحماية العمالة ، والقدرة على الانتاج والاستهلاك الأساسي ، واستعادة دينامية النمو بطرق مختلفة .

٣٤ - يوجز الفرع الثالث الطرق التي ستتبع لدمج المشاركة الاجتماعية في تنفيذ وتقييم المهام الوطنية . ولهذا الفرع أهمية خاصة لأنه يقترح الآليات التي يمكن لقطاعات المجتمع المختلفة بواسطتها المشاركة في تنفيذ وتقييم الأنشطة المبنية في الخطة ، وبالتالي إعادة تأكيد الطابع الديمقراطي لعملية التخطيط .

٣٥ - وفي هذا الفرع الثالث ، ينبغي الإشارة إلى الخطوط العريضة العامة لمشاركة المجتمع في تنفيذ الخطة .

٣٦ - في إطار نظام الحرية الذي تنتهجه الدولة المكسيكية ، يكفل الدستور لكل فرد (الأشخاص العاديين ، المهنيين ، العمال ، الفلاحين ، أهالي المزارع الجماعية ، عمال المجتمعات المحلية ، صغار الملاك ، وأعضاء الجمعيات التعاونية) ممارسة الحريات الاقتصادية ؛ وفي نفس الوقت ، لا تنتهك الحريات المهنية والصناعية والتجارية وحريسة العمل حقوق الطرف الثالث ، ولا تؤثر على حقوق المجتمع . وهناك ضمان ضد الحرمان التعسفي من المهنة أو من الممتلكات أو من الحقوق ، وتؤكد بأنه لا يجوز نزع الملكية الخاصة إلا لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة ويكون ذلك خاضعا لدفع تعويض عنها . وهناك اعتراف بحق التملك واستعمال الملكية والموارد في إطار المصلحة العامة ، بدون أن ينتج عن ذلك أية احتكارات قد تشكل فوائد اقتصادية لا يبرر لها لصالح شخص واحد أو عدد ما من الأشخاص ، على حساب عامة الناس أو أية طبقة اجتماعية بعينها .

٣٧ - كذلك تكفل حرية المرور العابر ؛ والولاية الدستورية للسعي الى اقامة توازن بين مختلف عوامل الانتاج ، والتوافق بين حقوق العمل وحقوق رأس المال ؛ ونظام المنافسة الحرة التي يقوم عليها نظام السوق ، طالما لم ينحرف هذا النظام على حساب المصلحة العامة .

٣٨ - في إطار هذه المفاهيم وفي ظل النظام الاقتصادي المخطط ، الذي يعترف بالطبيعة التعددية للنظام السياسي ، تقدم فيما يلي بعض المبادئ التوجيهية العامة لقطاعات اجتماعية شتى يعتبر اشتراكها في تنفيذ الخطة أمرا ضروريا .

- يحتاج مجتمع أكثر عدالة ومساواة الى أشكال جديدة من المشاركة والتعاون من قبل القطاع الاجتماعي . وتوفر خطة التنمية الوطنية قنوات لتنميتها في إطار المادة ٢٥ من الدستور .

- ينشئ القانون آليات لتيسير تنظيم واتساع النشاط الاقتصادي للقطاع الاجتماعي لأهالي المزارع الجماعية ، وللمنظمات العمالية ، والتعاونيات والمجتمعات المحلية ، والشركات التي يملك العمال جزءا كبيرا منها أو كلها ، ثم ، بصفة عامة ، جميع أشكال التنظيم الاجتماعي الذي يقوم بانتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات الضرورية للمجتمع .

٣٩ - يؤدى اشتراك الحركة العمالية المنظمة الى امكانية مواصلة رفع مستوى معيشة العمال من خلال برامج واجراءات خاصة تهدف الى زيادة استهلاك السلع الأساسية ، واشباع الاحتياجات الضرورية ، ودعم المتاجر النقابية ، وتوفير التدريب أثناء العمل ، وحماية الأجور ، وكذلك من خلال لجان الانتاج المشتركة ، ومؤسسات الانتاج ، وحماية المستهلك .

٤٠ - ويتم الاشتراك الاجتماعي للمزارعين الفلاحين من خلال روابط المنتجين ، والمزارع الجماعية ، والتعاونيات ، ومؤسسات المزارعين الفلاحين ، التي تعقد جهودها للمساهمة في التنمية الريفية المتكاملة من خلال تعزيز مؤسساتهم ، والاشتراك في برامج توفير الاحتياجات الأساسية ، ونتاج الأغذية ، والتوزيع الحلائم للفوائد فيما بين سكان الريف وسكان المدن ، وانشاء الصناعات الزراعية ، وحماية البيئة ، ووضع البرامج الصحية والتعليمية بغية تحسين الرفاه الاجتماعي لسكان الريف .

٤١ - ويعترف الدستور ، في اطار الاقتصاد المخطط ، بالحاجة الى تشجيع أنشطة القطاع الخاص ، كي يتمكن من القيام بدوره الهام في التنمية . ويحيي الدستور (المادة ٢٢) أمن الأفراد والجماعات وممارستهم الكاملة للحرية والكرامة .

٤٢ - وتعترف الخطة الوطنية بجميع أشكال ومركبات الملكية التي تميز اقتصادا مختلطاً (وطنية ، عامة ، خاصة ، اجتماعية ، مجتمعية ، جماعية ، تعاونية) ! وتعزز في هذا النظام الجادرات العامة والاجتماعية والخاصة على أساس وظيفة اجتماعية أصيلة وطنيا .

٤٣ - يقوم القطاع الخاص بتوسيع قنوات مشاركته الموجودة ويضفي عليها الطابع الرسمي عن طريق عقد الاتفاقات والمعقود التي ينص عليها قانون التخطيط . ويستفاد من مختلف المقترحات التي تقدمها مؤسسات المشاريع التجارية في محافل التشاور الشعبي فسي الاتفاقات المعقودة للتعاون المحدد وفي البرامج القطاعية ذات الصلة .

٤٤ - وتطالب الخطة قطاع المشاريع التجارية بتحديث مؤسساته واستكمالها ، والتعمق في تحليل كل نوع صناعي ، وعطيات التسويق التي يقوم بها ، ومستويات الانتاجية والكفاءة وهياكل التكاليف والقدرة على التنافس اندولي ؛ وتعرب عن رأيها بشأن الجوانب الضريبية والتعريفية التي تنطوي عليها قرارات الاستثمار ، وكذلك بشأن الموضوعات الأخرى ذات الصلة بمشاركته في عملية التنمية .

وقد عهد الى التقنيين والفنيين والباحثين بدور أساسي في الجهود المبذولة لاعادة النظر في العطيات الانتاجية وتحسينها وفي توليد التكنولوجيات التي تتفق والواقع الوطني ، مع تطبيق قدراتهم في سبيل العمل على تخفيض التبعية التكنولوجية وضمان انتقال

.. / ..

البلد في اتجاه استعدادات طرق جديدة لاستخدام الموارد الوطنية . وهناك حاجة السن دعمهم في الشركات التي تنتج سلعا وخدمات أساسية وفي برامج التدريب ، وكذلك لمساعدتهم الاستشارية في ادماج المجموعات الاجتماعية المتناثرة .

بالإضافة الى ذلك ، تنص الخطة التي أشير اليها كثيرا على اتخاذ اجراءات موجهة نحو قطاعات محددة من السكان ، مثل الشباب والمرأة ومجموعات السكان الأصليين .

٤٥ - وهناك ، فيما يتعلق بمجموعات السكان الأصليين ، قلق كامن بأنه ينبغي لهم أن يشاركوا مشاركة كاملة في التخطيط الذي تقوم به الدولة والبلدية ، وذلك من خلال الهيئات المعنية التي يطلب اليها أن تتشاور مع مؤسسات السكان الأصليين حول الطرق التي تنفذ بها والمناطق التي تنفذ فيها البرامج والأنشطة التي تنفذ أو تؤثر بشكل عام على حالتهم الاقتصادية أو الثقافية .

٤٦ - وترجم التزامات المجتمع تجاه اجراءات الدولة الى عهود وعقود واتفاقات لا تخالف الاجراءات التي تقوم على أساس برامج محددة ، وفقا لما ينص عليه قانون التخطيط .

٤٧ - وسواء في مجال تنفيذ أو تقييم الخطة ، تكون المشاركة الشعبية أكثر فعالية عندما تتم من خلال البرامج المتوسطة والقصيرة الأجل التي تنص عليها الخطة . وستكون البرامج التشغيلية وكذلك الوثائق السنوية التي تحدد الأهداف والموارد والأطراف المسؤولة مفيدة في هذا الصدد بوصفها أساسا لتوجيه المشاركة في عملية التنمية .

تاييلند

[الأصل : بالانكليزية]
[١٩ آب/أغسطس ١٩٨٣]

٤٨ - بينت حكومة تاييلند أن خططها الخاصة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية قد شجعت الشعب على الاشتراك اشتراكا كاملا في تنفيذ التنمية الريفية . كذلك فإن النظام الذي أصدره مكتب رئيس الوزراء بشأن برنامج التنمية الريفية أضفى أهمية على اشتراك الشعب في تخطيط وتنفيذ الخطة لتنمية المجتمع الذي يعيش فيه . وفيما يلي الأهداف والمبادئ التي تنص عليها الخطوط التوجيهية للسياسة الجديدة للتنمية الريفية :

(أ) إيلاء الأولوية الأولى في التنمية الى المناطق المنكوبة بالفقر ،

(ب) رفع مستوى معيشة الشعب الى مستوى الاكتفاء الذاتي مع تقديم الخدمات الأساسية أولا الى المناطق الريفية المنكوبة بالفقر ،

(ج) التشديد على مساعدة الشعب لنفسه بنفسه ،

(د) حل مشاكل الشعب الراهنة في جميع المناطق الريفية المنكوبة بالفقر ،

(هـ) تشجيع الشعب على حل مشاكله الى أقصى حد ممكن .

٤٩ - وتعلق الخطة الخاصة ، على نحو ما ذكر سابقا ، أهمية كبيرة على اسهام الشعب في تنمية مجتمعه ، وعلى ذلك ، فإن الشعب لديه فرصة أكبر للاسهام في أى مشروع انمائى ولحل مشاكله الخاصة . بيد أن تنفيذ الخطة الجديدة للتنمية الريفية ، في خلال المرحلة الأولى ، لم يجر بلا عوائق على النحو الذى كان متوقعا من قبل لأن الشعب لم يكن قادرا على تكيف نفسه للنظام الجديد . بيد أن هذه المشكلة جعلت تخف تدريجيا في السنوات التالية . وعلى ذلك ، فقد أشبعت كثير من المشاريع الانمائية الريفية الاحتياجات الفعلية للشعب وبدأ يتولد لدى الشعب شعور بالانتماء الى ما ربحه من المشاريع . ومعظم سكان الريف في الوقت الحالي لديهم فرصة أفضل في الحصول على أنواع كثيرة من التدريب على المهارات التي تنشى مع بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية . وهذه الخطة الجديدة للتنمية الريفية تتفق بالفعل مع قرار الجمعية العامة ٣٧/٥٥ .

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية

[الأصل : بالانكليزية]

[١٩ تموز/يوليه ١٩٨٣]

٥٠ - أهابت حكومة المملكة المتحدة الى ايمانها بأن المشاركة الشعبية عامل هام سواء في العملية الانمائية أو في تحقيق حقوق الانسان . والمشاركة الشعبية تعني نقل السلطة الى الشعب نقلاً حقيقياً واشتراكه في صنع القرار في الشؤون التي تتعلق برفاهه . والعهدان الدوليان يقرران بطريقة محددة حق كل انسان في الاشتراك في الحياة الثقافية ، والاشتراك في ادارة الشؤون العامة بطريقة مباشرة أو عن طريق ممثلين مختارين بالارادة الحرة . والمشاركة الشعبية أساسية كذلك في التمتع بكثير من الحقوق الأخرى المحددة في العهدين وفي الاعلان العالمي مثل الحق في تحديد المصير وفي التعليم وفي حرية تكوين الجمعيات وحرية تكوين النقابات والانضمام اليها .

٥١ - وفيما يتعلق ، على وجه التحديد ، بمسألة اشتراك العمال في الادارة ، يستشار العاملون في المملكة المتحدة في طائفة واسعة من سياسات الحكومة ويمثلون أيضاً في عدد من المنظمات الوطنية مثل المجلس الاقتصادي الوطني للتنمية ، ولجنة خدمات القوة العاملة ، ولجنة الصحة والسلامة . وحيث أن الحكومة لديها ولاية أوسع ناشئة من نجاحها في انتخابات ديمقراطية ومن التأييد الذي تحظى به في البرلمان ، فللحكومة أن تقرر الحد الذي ينبغي لها أن تأخذ فيه هذه المشاورات في الحساب عند تنفيذ سياساتها . وفيما يتعلق باشتراك العاملين في تقرير شؤون الشركات الخاصة ، فإن المملكة المتحدة تؤمن ايماناً ثابتاً بأن نجاح مشاركة العاملين يتوقف على توفر روح التعاون قدر ما يتوقف على وجود آلية رسمية ، ولذلك فمن الأفضل أن يؤخذ بهذا الاشتراك بطريقة طوعية . وهذا النهج يسمح بالمرونة لأنفسه يدع الشركات تطوّر الترتيبات التي تناسب ظروفها الخاصة .

٥٢ - ترى المملكة المتحدة أن قرار الجمعية العامة ٥٥/٣٧ يوفّر إطاراً متوازناً ويتيح إمكانية إعطاء الوزن اللازم للمشاركة الشعبية ومشاركة العمال في الادارة والادارة الذاتية . وان الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالمشاركة الشعبية المعقودة في ليوبليانا أبرزت كسوف هذا الموضوع متشعب ومعقد . لذلك ينبغي في الأنشطة المستقبلية أن تنصب بدرجة أكبر على مواضيع يحدد نطاقها بصورة أضيق كيما تتسنى معالجتها بتمعق ، مع استعراض هذا الموضوع برمته في المناسبات فقط .

زبابوى

[الأصل : بالانكليزية]
[١٤ تموز/يوليه
١٩٨٣ آب/أغسطس]

٥٣ - أحالت حكومة زبابوى التعليقات التالية التي أبدتها عدة وزارات قومية استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٧/٥٥ .

٥٤ - ذكرت وزارة التنمية المجتمعية وشؤون المرأة أن زبابوى ورثت ، وقت استقلالها ، هيكل إدارية ومؤسسية أظهر في ظلها توفير الخدمات الأساسية تمييزاً ملحوظاً بين البيض والسود ، والمرأة والرجل ، والمناطق الحضرية والريفية . فعند نيل الاستقلال نقلت إلى الأغلبية السلطة السياسية فقط ، بينما ظلت السلطة الاقتصادية في يد الأقلية التي كانت تسيطر على معظم وسائل الإنتاج . واستناداً إلى مبادئ المساواة الاشتراكية التي تتبناها الحكومة الجديدة ينفي إقامة نظام اجتماعي واقتصادي جديد يلبي تطلعات الأغلبية الساحقة .

٥٥ - في ظل هذا النظام الاجتماعي والاقتصادي الجديد عرفت التنمية بالمدرولين الكمي والكيفي معا . وينصب المدلول الكيفي على ما يلي :

- (أ) مشاركة أفراد الشعب في السائل التي تهم حياتهم ؛
- (ب) تغيير العلاقات الاجتماعية والعلاقات فيما بين الأفراد ؛
- (ج) تحسين علاقات الناس ببيئتهم ؛
- (د) جعل الإنسان محور التنمية .

٥٦ - وتنطوي التنمية بهذا المعنى على مسائل منها احترام كرامة الفرد ، وإتاحة فرص متساوية للجميع ، والعدل الاجتماعي ، وتشجيع التعاون وليس التنافس ، والعمل الجماعي وليس النزعة الفردية .

٥٧ - وسوف تكون التنمية ، بمدلولها الكمي ، موجهة نحو تضيق الهوة القائمة في مجال الإنتاج وتوزيع الدخل ، والصحة والخدمات بين المناطق الحضرية والريفية وسين مختلف الطبقات الاجتماعية . ومن ثم فإن التنمية تعني الآن التغيير الاجتماعي كما تعني زيادة إجمالي الناتج القومي .

٥٨ - ولقد أنشأت الحكومة وكالات معينة ، مثل وزارة التنمية المجتمعية وشؤون المرأة ، لتنفيذ السياسة الرامية إلى إشراك أفراد الشعب في عمليات التنمية . ويمكن إيجاز أسهام هذه الوزارة على النحو التالي :

.../...

- (١) تعبئة أفراد الشعب للاشتراك في المشاريع الانمائية مع وضع التشديد على المشاركة الشعبية في عمليات اتخاذ القرارات ،
- (٢) تشجيع تكوين مؤسسات ديمقراطية على صعيد المجتمعات المحلية تتاح فيها للأفراد العاديين حرية المشاركة في اتخاذ القرارات ،
- (٣) دعم المشاريع المدرة للدخل على أساس تعاوني حر ،
- (٤) منح المعونة للمشاريع المجتمعية القائمة على الاعتماد الذاتي ؛
- (٥) العمل على تحقيق مشاركة المرأة مشاركة تامة في عمليات التنمية بازالة الحواجز القانونية والثقافية والسياسية التي تحول دون هذه المشاركة ؛
- (٦) تدريب أفراد المجتمعات المحلية على المهارات التي تمكنهم من استخدام الموارد المحلية البشرية والطبيعية من أجل تحسين نوعية الحياة في هذه المجتمعات .

٥٩ - وذكرت وزارة النقل أن مشاركة العمال في عملية اتخاذ القرارات في خطوط السكك الحديدية لزمبابوي بلغت مستوى جيداً من التطور على ثلاثة صعد ، هي : (أ) صعيد الهيئات ؛ و (ب) صعيد المساواة الجماعية ؛ و (ج) المشورة المشتركة على الصعيد المحلي . وانه اتخذت خطوات ايجابية في الخطوط الجوية لزمبابوي لتحقيق المشاركة الشعبية العمالية المباشرة في ادارة شؤون الخطوط الجوية ، ويحري تشجيع المشاركة الشعبية داخل ادارة خدمات الأرصاد الجوية عن طريق لجان عمالية لم تحقق حتى الآن نجاحاً كبيراً .

٦٠ - وان التحدي الأكبر الذي يواجه وزارة الشباب والرياضة والترفيه يكمن في مجال تطوير الشباب ، وهو مجال أغفل تماماً من جانب النظم الاستعمارية السابقة . وهذا المعنى فان الدور الذي يؤديه الشباب في تطوير وإعمال حقوق الانسان لا يمكن المغالاة في وصفه . فظقت أخذت الوزارة بعدد من الاستراتيجيات التي تهدف الى بلوغ هذه الغاية ، بشكل تطوير الشباب محوراً . فهي تقوم بتعبئة الشباب في فرق ، وتتيح لهم مقابل ذلك فرص التدريب على المهارات والاشتراك في المشاريع التعاونية وفي المشاريع المجتمعية . وقامت الوزارة كذلك بوضع برامج رياضية وترفيهية ترمي الى كفالة فرص المشاركة الشعبية .

٦١ - وانيطت بوزارة الطرق وحركة المرور البرية المسؤولية عن عدة مجالات . وفيما يتعلق بتشديد الطرق يوجد مجال ضيق للمشاركة الشعبية ، الا أنه أوردت اشارة في أنشطة النقل البري وحركة المرور البرية الى احتياجات الشعب وآراء المجتمع المحلي .

٦٢ - وتقوم وزارة الزراعة باستخدام ٢٥٠ من العمال الارشاديين ، الذين يعتبر معظمهم على اتصال بالفلاحين الريفيين في زهابوى على أساس فردى ومنظم .

٦٣ - وترى وزارة الاسكان انه لا يمكن الفصل بين السكان والساكن . ويمكن وصف هذه العلاقة بصورة فعالة كما يلي : ان الساكن من أجل التنمية والتنمية من أجل السكان .

٦٤ - وتتجهج وزارة التربية سياسة حكومية تعتبر فيها التربية والالام بالقراءة والكتابة من حقوق الانسان الأساسية في زهابوى .

٦٥ - وأخذت وزارة الصحة بنهج في مجال الرعاية الصحية الأولية يرمي الى تحسين الحالة القائمة وقت الاستقلال ، حيث تركزت الخدمات الصحية التخصصية بدرجة عالية والتي يخلب عليها الطابع العلاجي في المناطق الحضرية الرئيسية بالرغم من حقيقة أن أكثر من ٧٥ في المائة من السكان يعيشون في المناطق الريفية . ويهدف نموذج الرعاية الصحية الأساسية في زهابوى الى بلوغ الأهداف الرئيسية التالية :

- (أ) ضمان الرعاية الصحية الأساسية للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ؛
- (ب) ازالة جميع الأمراض المعدية المعروفة ؛
- (ج) جعل أفراد الشعب يتمتعون بصحة جيدة بما يلي :
- ١ ' العمل على تمكين الجميع من الحصول على ما يكفي من المياه المأمونة والخدمات الصحية ؛
- ٢ ' النهوض بخدمات الرعاية الصحية للأمومة والطفولة ؛
- ٣ ' تشجيع التغذية السليمة الى اطول فترة ممكنة ؛
- ٤ ' تحقيق الصحة العقلية للأطفال والراشدين ؛
- ٥ ' العمل على تحديد المشاكل الصحية في وقت مبكر ، مع التشديد على الرعاية المجتمعية حيثما أمكن ذلك .

وتعتبر " المشاركة الشعبية " من أهم الشروط اللازمة لهذه التنمية . ويشدد النموذج الصحي على الوقاية عن طريق حث الناس على تغيير طرق حياتهم . ومن أجل بلوغ هذه الغاية يرسمي

.../...

النموذج الصحي الى تحقيق المشاركة الشعبية عن طريق احلال اللامركزية في مجالسي الرعاية الصحية والتطوير الصحي ، على السواء .

٦٦ - وقد بلغت خطط وزارة الصحة في مجال احلال اللامركزية مرحلة متطورة حيث تم فعلا تدريب قرابة ٥٠٠ ٢ من عمال الصحة القرويين وتشغيل قرابة ٥٠٠ من المراكز الصحية الريفية، وسيتم تشغيل الكثير من هذه المراكز في المستقبل القريب . وقد تم تكوين لجان صحية داخل معظم المجالس المركزية ، وعلى صعيد بعض القرى . وتعمل هذه اللجان الصحية على تحقيق المشاركة الشعبية بجعل عمال الرعاية الصحية أكثر التصاقاً بأفراد الشعب في مجال الأنشطة والشاريع الرامية الى توفير الرعاية الصحية .

٦٧ - وفي الختام ، لابد من الاعتراف بأنه تم احراز قدر أقل من النجاح في تحقيق المشاركة الشعبية في المشاريع الصحية وغيرها من المشاريع الانمائية في المناطق الحضرية حيث يعيش أقل من ربع السكان ، والسبب الرئيسي في ذلك يكمن في كون معظم المقيمين الحضرين اما مستخدمين أو يتمتعون بإمكانية الوصول الى مكافأة أحد الأقارب المستخدمين ، ومن الواضح فان ما هو أقل سهولة اقتناعهم بضرورة المشاركة في المشاريع المجتمعية .

٦٨ - وتقوم وزارة الاراضي والتوطين والتنمية الريفية بتشجيع الأخذ بسياسات وبرامج ترمي الى زيادة دور المشاركة لمعظم السكان في المناطق الريفية ، وذلك في الأنشطة الانتاجية والتأثني في الاقتصاد الوطني . والنظر الى المستويات المنخفضة في مجالس التعليم والالمام بالقراءة والكتابة فانه يستخدم في التخطيط الأولي وتصميم المشاريع مفهوم قلب القاعدة الى أسفل ، ولكن بمجرد اقامة المستوطنات يصبح في الامكان الأخذ بمفهوم قلب القاعدة الى أعلى . وفي مشاريع التوطين التابعة للوزارة يتمتع المستوطنون بدرجة من حرية التعبير والاختيار فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على حياتهم اليومية . وتقول الوزارة انه يجري بذل كل جهد ممكن لتضمن هذه المشاريع أهداف الأمم المتحدة المتعلقة بالمشاركة الشعبية من أجل أعمال واحترام حقوق الانسان .

ثانيا - التعليقات الواردة من أجهزة الأمم المتحدة

ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية

[الأصل : بالانكليزية]

[٦ تموز/يوليه ١٩٨٣]

٦٩ - تشمل الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية الأنشطة التي يقوم بها مكتب تحليل بحوث التنمية وسياساتها التابع لها ، وتلك التي يقوم بها مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية . وينظر المكتب في مسألة المشاركة الشعبية في عملية التنمية في اطار مسؤولياته المتعلقة برصد وتحليل الاتجاهات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الأهمية الدولية . ويوفر اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي اطارا للتقييم المنتظم للتقدم المحرز في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية . ويدعو الاعلان الى " اشتراك جميع عناصر المجتمع اشتراكا ايجابيا ، فرديا أو عبر الجمعيات ، في تحديد وتحقيق اهداف التنمية المشتركة مع مراعاة الاحترام التام للحريات الاساسية المكرسة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان " . وقد تضمن " تقرير ١٩٨٢ عن الحالة الاجتماعية في العالم " تحليلا لمسألة المشاركة هذه في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما تضمن فصلا يوجز الحالة الراهنة فيما يتعلق بحماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية . وسيواصل التقرير المقبل المتعلق بالحالة الاجتماعية في العالم ، الذي سيعمد كي ينظر فيه كل من لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في عام ١٩٨٥ ، تناول مسألة المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرارات وفي توزيع ثمار التنمية . وستستخدم توصيات التقرير المتعلق بالحلقة الدراسية الدولية المعنية بالمشاركة الشعبية في سياق هذا العمل .

٧٠ - وفيما يتعلق بمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، فان المشاركة الشعبية جزء لا يتجزأ من برنامج العمل . وبعد هذا ، الى حد كبير ، نتاجا فرعيا لأعماله المتعلقة بالمرأة والمسنين والشباب والمعوقين . وقد أدى المركز دورا رئيسيا في تنظيم الأنشطة أو السنوات الخاصة المرتبطة بهذه الجماعات الخاصة من السكان . وتولي خطط أو برامج العمل المعتدة في أثناء هذه الأنشطة أو السنوات أهمية كبيرة الى مشاركة هذه الجماعات السكانية في عملية التنمية .

٧١ - وخطة العمل العالمية ، التي وضعت في مكسيكو سيتي ، لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة وبرنامج العمل المعتمد في كونهياغن (١٩٨٠) للنصف الثاني من عقد الأمم

٠٠/٠٠

المتحدة للمرأة يهدفان الى تعزيز مشاركة المرأة في التنمية . وترد المشاركة كموضوع مشترك في خطط العمل المعتمدة نتيجة للسنة الدولية للمعوقين والجمعية العالمية للشيخوخة ؛ كما أن المشاركة موضوع رئيسي في السنة الدولية للشباب .

٢٢ - ومن الوسائل الأخرى التي تساعد في تعزيز المشاريع التي تتسم بطابع المشاركة الصناديق الاستثنائية المتعددة التي أنشأتها الجمعية العامة كجزء من السنتين الخاصتين بالمرأة والمعوقين وكجزء من الجمعية العالمية للشيخوخة . وقد بدأ بالفعل تشغيل صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة والصناديق الاستثنائية التي انشئت بموجب السنة الدولية للمعوقين والجمعية العالمية للشيخوخة . وقد قدمت هذه الصناديق مساعدة لعدد كبير من المشاريع ، بعضها له طابع المشاركة ، في بلدان تقع في جميع المناطق النامية الرئيسية .

المشاركة الشعبية والمعوقين

٢٣ - كان موضوع السنة الدولية للمعوقين عام ١٩٨١ ، التي أعلنتها الجمعية العامة في ١٩٧٦ ، هو " المشاركة الكاملة والساواة " . ويقوم برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في القرار ٣٧/٥٢ المؤرخ في ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، على أساس مبدأ تحقيق المساواة في الفرص والمشاركة الكاملة للمعوقين في تنمية مجتمعاتهم . وتنص الفقرات ٩١ الى ٩٤ على وجه التحديد على زيادة مشاركة المعوقين في عمليات اتخاذ القرارات . ويتولى المركز مسؤولية رصد تنفيذ برنامج العمل العالمي .

٢٤ - وقد استخدم الصندوق الاستثنائي للسنة الدولية للمعوقين ، المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٣٣ ، لتوفير خدمات الدعم بما في ذلك دعم منظمات المعوقين في البلدان النامية .

المشاركة الشعبية والمسنون

٢٥ - ان المشاركة الشعبية عنصر هام من عناصر البرامج المتعلقة بالمسنين . وقد تم تأكيد ذلك في خطة فيينا الدولية للعمل بشأن الشيخوخة ، التي أيدتها الجمعية العامة في القرار ٣٧/٥١ المؤرخ في ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ . وتوصي خطة العمل ، وهي أول صك دولي يتناول مسألة الشيخوخة ، بأن تقسم الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بايلاء اهتمام خاص للبرامج التي تساعد المسنين على الاشتراك في التنمية اشتراكا كاملا وفعالا . ويتولى مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية مسؤولية القيام كل أربع سنوات ، باستعراض تنفيذ خطة العمل .

٢٦ - ويعمل المركز ، كجزء من أنشطته الرامية الى تحقيق ما يتصل من أهداف الخطة بالمشاركة الشعبية ، على تشجيع مشاركة صغار المتقاعدين على التطوع بتقديم خدماتهم

وخبرتهم الى البرامج الخاصة بالسنين والمطبقة على صعيد المجتمع المحلي . كما يدعم المركز ، عن طريق الصندوق الاستئماني للشيخوخة ، برامج شتى تتضمن عنصر المشاركة .

المشاركة الشعبية والشباب

٧٧ - تحتل " المشاركة " و " التنمية والسلم " الموضوعات الثلاثة للسنة الدولية للشباب . ويقترح البرنامج المحدد للتدابير والأنشطة المتعلقة بالسنة الدولية للشباب ، الذي أيدته الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ، مجالات عديدة للعمل ويحدد شتى الأولويات . واحدة الأولويات هي " توسيع قاعدة مشاركة الشباب على الصعيد القطري ودون القطري عن طريق حشد الخدمات وتوفيرها " (A/36/215 ، ص ٢٩) . كما يبين البرنامج المحدد للتدابير والأنشطة والمواضيع الأساسية للعمل القومي . ويدعو البرنامج ، بين جملة أمور ، الى وضع أولويات قومية لتشجيع مشاركة الشباب مشاركة ايجابية في عملية تقرير السياسات واتخاذ القرارات فيما يتعلق بالتنمية (المرجع نفسه ، ص ٣٠ - ٣١) .

٧٨ - وستعقد خمسة اجتماعات اقليمية للسنة الدولية للشباب في عام ١٩٨٣ . وستناقش هذه الاجتماعات (أ) تقييم حالة الشباب في كل منطقة من المناطق الخمس و (ب) خطة العمل الاقليمية من أجل الشباب . وستكون المشاركة الشعبية موضوعا رئيسيا من المواضيع التي سينظر فيها بصددهذين البندين . وسيقوم مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، بالاقتران مع السنة الدولية للشباب ، باجراء دراسة عن " مشاركة الشباب في التنمية " .

الدراسات المتعلقة بالمشاركة الشعبية

٧٩ - يظلمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، كجزء من برنامج عمله العادي ، بعدة دراسات عن ما يتصل بالموضوع من نواحي المشاركة الشعبية . ومواضيع هذه الدراسات كما يلي :

(أ) المرأة واتخاذ القرارات ، ووضع السياسات والتخطيط الانمائي : ستعني هذه الدراسة ، جزئيا ، بمشاركة المرأة في هذه العمليات على المستوى المحلي في المناطق الحضرية والريفية على السواء ؛

(ب) دور الاسرة في التنمية : سيولى اهتمام خاص الى التفاعل بين الاسرة ومختلف المجالات القطاعية ، وبالأخص منها الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والعمالة ؛

(ج) الترتيبات التنظيمية الوطنية للرعاية الاجتماعية : ستركز هذه الدراسة ، بدرجة كبيرة ، على تدابير السياسة العامة الرامية الى تعزيز المشاركة الشعبية في العمليات الادارية للتنمية ؛

.../...

(د) المشاركة الشعبية في التخطيط الحضري : ستنظر هذه الدراسة فسي
العوامل الاجتماعية والمؤسسية وغيرها من العوامل الضرورية لتشجيع مشاركة المواطنين في
التخطيط الحضري ؛ وسيستخدم تقرير اجتماع لفريق من الخبراء ، سيعقد في تشرين الثاني/
نوفمبر ، كأحد مدخلات الدراسة ؛

(هـ) المشاركة الشعبية والعمل على المستوى المحلي : ستنظر هذه الدراسة ،
في جملة أمور ، في البعد المكاني للتنمية القائمة على المشاركة .

مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)

[الاصل : بالانكليزية]

[٨ تموز/يوليه ١٩٨٣]

٨٠ - ان مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة هي نصير صلد للمشاركة الشعبية وتبذل جهودا كبيرة لادراج استراتيجيات المشاركة في برامج تعاونها مع البلدان النامية. ويلخص تقرير اليونيسيف المقدم الى حلقة الدراسة الدولية المعنية بالمشاركة الشعبية المعقودة في لوبليانا في عام ١٩٨٢ تلخيصا وافيا النهج الذي تتبعه وكثيرا من الدروس المستفادة . ومن شأن تحديث التقرير ان يضيف بعض التفاصيل لكنه لن يغير النتائج كثيرا .

٨١ - وتعد اليونيسيف حاليا فصلا لادراجه في دليل برامجها للموظفين الميدانيين سيضع مجموعة من المبادئ والخطوط التوجيهية لتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية في البرامج القطرية .

٨٢ - وقد أعطت اليونيسيف في العامين الماضيين أولوية كبيرة للحلقات الدراسية لتدريب موظفيها وشركائهم الوطنيين على كيفية ادماج المشاركة الشعبية في البرامج القطرية . وقام بجزء كبير من هذا العمل اخصائيان معنيان برسم سياسة المشاركة الشعبية وحياة الاسرة ، مقرهما في نيويورك ، وذلك بالتعاون مع موظفين ميدانيين مختارين ، خاصة أعضاء شبكة اليونيسيف للمعارف المتعلقة بالمشاركة الشعبية في المجتمعات المحلية المكونة من ١٠٠ شخص أو أكثر .

معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

[الاصل : بالانكليزية]

[٩ آب/اغسطس ١٩٨٣]

٨٣ - درس معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بعناية تقرير حلقة لوبليانا الدراسية (A/37/442) ووافق بوجه عام على النتائج التي خلصت اليها . وقد ذكر في التقرير كثير من النقاط والمواضيع ، بعضها بالتفصيل والبعض الآخر اشير اليه بطريقة سطحية . وعلى العموم ، اتسم التقرير بمستوى من العمومية - وهو امر لا مفر منه في وثيقة من هذا النوع ذي الطابع العام - يفقده فائدته العملية والتنفيذية . وكذلك ، لم يرد تحديد واضح للمشاركة الشعبية ، بل على عكس ذلك انطوت البيانات المختلفة الواردة في التقرير على تعاريف متنوعة ، تتراوح عن تعريف يساوي بين المشاركة والمشاركة الاقتصادية المحضة والى تعريف

.. / ..

يساوى بينها وبين انشاء المؤسسات ، والتعريف الاوسع الذى يساوى بين زيادة المشاركة وبين اعادة توزيع القوة الاجتماعية .

٨٤ - وقد سلم معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بالأهمية الاساسية للمشاركة سواء كوسيلة أو كهدف من أهداف التنمية . وقام المعهد في عام ١٩٧٧ ، عند قيامه بتحديد استراتيجية بحثية جديدة متوسطة الاجل للمعهد ، باختيار " المشاركة " باعتبارها أحد الموضوعين الرئيسيين اللذين ينبغي ان تنظم أعمال المعهد حولهما . ونفذ منذ عام ١٩٧٩ برنامج رئيسي للبحوث بصدور هذه المسألة ، اختتمت للتو مرحلته الثانية ، التي شملت حوالي ١٥ دراسة قطرية ، في امريكا اللاتينية وآسيا بصفة رئيسية . وستنشر نتائج هذه الدراسات في الشهر القادم وسيكتب تقرير عالمي شامل عنها في عام ١٩٨٤ .

ثالثا - التعليقات الواردة من الوكالات المتخصصة

منظمة العمل الدولية

[الأصل : بالفرنسية]

[١٢ تموز/يوليه ١٩٨٣]

٨٥ - لمنظمة العمل الدولية هيكل للمشاركة على اساس ثلاثي ، ولهذا فانها اهل بصفة خاصة للتعليق على بعض النقاط الواردة في محاضر ونتائج الحلقة الدراسية المعنية بالمشاركة الشعبية المعقودة في لوبليانا في ربيع عام ١٩٨٢ .

٨٦ - وهذا الاهتمام باستخدام صيغ المشاركة ينعكس بصورة مستمرة في أنشطة المنظمة المختلفة ، بما في ذلك قواعد العمل الدولية التي تقرها والتي تشرف على تنفيذها .

٨٧ - وهكذا نجد في عدد كبير من الاتفاقيات والتوصيات الدولية المتعلقة بالعمل ، احكاما تدعو الى المشاركة في صياغة وتنفيذ التدابير اللازمة لتطبيق هذه الاتفاقيات والتوصيات ، وخاصة مشاركة منظمات اصحاب العمل والعمال ، وأحيانا مشاركة مثلي هيئات اخرى في القيام بذلك . وينطوى الامر في كثير من الاحيان على اجراء مشاورات وان كان ينطوى أيضا على صيغ اخرى مثل ابرام اتفاقيات جماعية تتناول المواضيع التي كانت قيد البحث . ويمكن الاستشهاد في جملة امور ، بالاتفاقية (رقم ١٢٢) والتوصية (رقم ١٢٢) لعام ١٩٦٤ ، المعنيتين بسياسة التوظيف ، والاتفاقية (رقم ١٤٢) والتوصية (رقم ١٥٠) لعام ١٩٧٥ بشأن تقييم الموارد البشرية ، والاتفاقية (رقم ١٥٥) والتوصية (رقم ١٦٤) لعام ١٩٨١ المعنيتين بأمن العمال وصحتهم .

.../...

٨٨ - وتتناول اتفاقيات وتوصيات دولية عديدة متعلقة بالعمل المشاركة على وجه التحديد ، مثل الاتفاقية (رقم ١٤٤) - والتوصية التكميلية - بشأن المشاورات الثلاثية المتصلة بقواعد العمل الدولية لعام ١٩٧٦ ، والتوصية (رقم ١١٣) لعام ١٩٦٠ بشأن التشاور على الصعيدين الصناعي والوطني ، والاتفاقية (رقم ٩٨) لعام ١٩٤٩ بشأن حق التنظيم والتفاوض الجماعي ، وكذلك الاتفاقية (رقم ١٥٤) والتوصية (رقم ١٦٣) لعام ١٩٨١ بشأن التفاوض الجماعي ، أو التوصية (رقم ٩٤) لعام ١٩٥٢ بشأن التعاون على صعيد المؤسسات .

٨٩ - وقد اشار برنامج العمل الذي اقره المؤتمر العالمي الثلاثي المعني بالتوظيف وتوزيع الدخل ، والتقدم الاجتماعي والتقسيم الدولي للعمل المعقود في جنيف ، تحت رعاية منظمة العمل الدولية في حزيران /يونيه ١٩٧٦ ، الى ان " السياسة الموجهة لاشباع الاحتياجات الاساسية تتطلب المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التي تهم المجتمع وذلك عن طريق المنظمات التي يختارها . وينبغي للحكومات ان تحاول اشراك منظمات اصحاب العمل والنقابات ومنظمات العمال والمنتجين والزراعيين في عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها على كافة المستويات . ولنظمات اصحاب العمل والمنتجين والنقابات ومنظمات العمال الاخرى ، مثل منظمات العمال الريفيين ، دور هام في رسم الاستراتيجيات الانمائية الناجحة وتنفيذها " .

٩٠ - ان سلسلة الدراسات والأنشطة العملية لاسيما في اطار التعاون التقني المقدم الى البلدان النامية - الى حكوماتها والى منظمات اصحاب العمل والعمال فيها - والاجتماعات المعقودة لتبادل الآراء ومقارنة حصيلة التجارب ، تنطوي على تشجيع المشاركة في المجالات ذات الصلة بعلاقات العمل وتعليم العمال ، والمرأة ، والعمال في القطاع الزراعي ، والجمعيات التعاونية ، والتوظيف ، والاحتياجات الاساسية ، بما في ذلك البرامج الخاصة المعنية بالأشغال العامة .

٩١ - يمكننا ان نشير في هذا السياق الى انجازات منظمة العمل الدولية في عام ١٩٨٢ ومنها تقرير المدير العام الى الدورة التاسعة والستين لمؤتمر العمل الدولي المعقود في عام ١٩٨٣ (نسخ التقرير المرفقة المحررة بثلاث لغات) ، وما ورد فيه ، مثلا ، في الصفحات من ٥٤ الى ٥٦ بشأن العلاقات المهنية ، وفي الصفحات من ٥٨ الى ٦١ بشأن منظمات العمال بما في ذلك العمال الريفيين والثقافة العمالية ، وفي الصفحات من ٦١ الى ٦٣ بشأن منظمات اصحاب العمل في البلدان النامية ، وفي الصفحات من ٧١ الى ٨١ بشأن العمالة الحضرية والريفية واستراتيجيات الاحتياجات الاساسية بما في ذلك البرامج الخاصة للأشغال العامة ، وفي الصفحات ٨١ الى ٨٩ و ١١٣ الى ١١٥ بشأن التدريب ورفع المستوى التقني والمهني بما في ذلك القيادات الادارية ، وفي الصفحتين ٩٠ و ٩١ بشأن الجمعيات التعاونية وكذلك في الصفحات من ٤٧ الى ٥١ بشأن حقوق الانسان وقواعد العمل الدولية ، لاسيما الحرية النقابية ، وفي الصفحة ٥١ وما يليها بشأن تشجيع المساواة لاسيما بين الشبان والنساء والعمال المهاجرين .

.../...

٩٢ - ويجرى اعداد حاليا لرحلة دراسية في اوروبا ، تنظم لصالح البلدان الافريقية ، لدراسة العلاقات بين الحكومات ومنظمات اصحاب العمل ومنظمات العمال فيما يتعلق بسياسات التدريب . ومن ناحية أخرى ، تولي أهمية خاصة الآن لمكافحة الفقر بفضائل الجمعيات التعاونية ، لا سيما الجمعيات التعاونية الزراعية وجمعيات الائتمان أو المصارف التعاونية أو الجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض المعنية ، في جملة أمور ، بالزراعة ، والتسويق ، والائتمان ، والصناعات الحرفية . وتتيح هذه الجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض لصغار المزارعين الاندماج في الدائرة الاقتصادية الرسمية وتجنب انتشار الوسطاء . ويجرى اعداد دليل بشأن تنظيم الجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض وأدائها ، يمكن ان يستخدم بواسطة المخططين والمؤسسات المعنية بالتنمية . كما يجري اعداد دراسة بعنوان " المنظمات التعاونية وخدمات الاستيطان في الاراضي " . وستناول الدراسة دور وفعالية المؤسسات التعاونية في تشجيع المشاركة الشعبية في التنمية والتسيير الذاتي فسي اطار " مشاريع الاستيطان " التي تنفذ بمساعدة الدولة .

٩٣ - ويجرى في قرى بنغلاديش تنفيذ مشروع للبحث والعمل يرمي الى تشجيع مشاركة شباب الريف في بعض اشكال تربية الماشية الجماعية . وفي حين انه تم عرض تقرير عن نظرية وتطبيق البحث التعاوني الموجهة نحو العمل على المجلس العالمي لعلم الاجتماع المعقود في مكسيكو في ١٩٨٢ ، فقد قدم تقرير عن المنظمات التعاونية للأشخاص الفقراء في الريف والاستراتيجيات المحتملة للتنمية الريفية الى حلقة دراسية اقليمية عن القانون والتنمية انعقدت في انذار/مارس ١٩٨٣ . ووضع مؤخرا ، بالاشتراك مع المركز الدولي في لوبليانا ، مشروع للمؤسسات العامة في البلدان النامية فيما يتعلق بمشاركة المرأة في مؤسسات القطاع العام وفي كامل عمليات التنمية .

٩٤ - ومن المقرر عقد حلقتين دراسيتين على المستوى دون الاقليمي عن تعزيز وتنمية مؤسسات تعليم العمال ، احدهما في آسيا والآخرى في الكاريبي ، في آب/اغسطس وتشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ . وتم في مكسيكو في نيسان /ابريل الماضي تنظيم حلقة دراسية اقليمية لتعليم العمال عن النقابات ، والعلاقات المهنية ، والانتاجية ، كما يجري اعداد لعقد اجتماع لبلدان افريقيا الغربية الناطقة بالانكليزية على اثر مشروع اقليمي وحلقات دراسية دون اقليمية بصدور النقابات والتعاونيات من اجل تنمية مؤسسات تعاونية الطابع وذاتية الادارة تنشأ بمبادرة من النقابات .

٩٥ - ويجرى دراسة مشروع يتعلق بمشاركة المرأة الريفية في المنظمات المتاحة لديها ويتناول بعض بلدان آسيا وامريكا اللاتينية ، فضلا عن مشروع يتصل بالخدمات التي تقدمها المنظمات الريفية في مجالات مثل التدريب المهني ، ومحو الامية ، والصحة ، وأنشأ مؤسسات صغيرة للإنتاج أو التصليح ، وقد تم بالفعل تنظيم دورات في هذا الصدد في هاتين المنطقتين .

٩٦ - ويجرى حالياً تنفيذ مشروع اقليمي بشأن التدريب الاقتصادي للعمال ومثلهم من شأنه ان ييسر الاختيار من بين امكانيات واستراتيجيات انمائية شتى . وقد صدر مؤخراً بالفعل دليل عن التدريب الاقتصادي لهذا الغرض . وتم تنظيم اربع حلقات دراسية اقليمية ودون اقليمية (في آسيا ، وأمريكا اللاتينية ، والكاريبي ، وبلدان افريقيا الناطقة بالفرنسية) ، كما يتوخى عقد حلقة خامسة في اطار هذا المشروع تتناول بلدان افريقيا الغربية الناطقة بالانكليزية في شهر آب/اغسطس ١٩٨٣ .

٩٧ - وبناءً على طلبين قدام مؤخر ، يجري دراسة عقد حلقة دراسية اقليمية واخرى دون اقليمية عن مشاركة العمال في اتخاذ القرارات في المؤسسات في آسيا . وستعد دراسة في ١٩٨٤-١٩٨٥ عن التفاعلات بين نظم المشاركة السارية والسياسات المتعلقة بالموظفين . وسيواصل قسم الاجور في منظمة العمل الدولية ، الذي شرع في الاشهر الاخيرة في امسح منها اعداد دراسة مقارنة عن التطور الاخير المتعلق بتساوى الرجل والمرأة في الاجر ، اجراء ابحاث تساعد على تحسين توزيع الدخل والتخفيف من وطأة الفقر مع مراعاة سياسات التثبيت والعمالة والتنمية .

٩٨ - وقد درس مؤتمر العمل الدولي في دورته الاخيرة ، فيما درس ، الجوانب الاجتماعية للتصنيع وخلص الى استنتاجات تفيد بأنه فيما يتعلق بسياسات التصنيع والعمل هناك ما يدعو الى الاهتمام على سبيل الأولوية بحرية انشاء الجمعيات والحماية من التمييز . وتؤكد هذه الاستنتاجات ، بصدد التعاون الثنائي والثلاثي الأطراف الذي يعتبر أساساً لوضع وتنفيذ استراتيجيات للتصنيع بصورة فعالة (بما في ذلك اشتراك لجان ثلاثية وطنية بخصوص بعض الصناعات) ، ان " وجود منظمات لأرباب العمل والعمال تكون قوية ، ومستقلة ، ومدركة لمسؤولياتها ، وفعالة تماماً ، فضلاً عن وجود منظمات لدى الحكومات لادارة العمل تتسم بحسن الادارة والكفاءة ، لهو من الشروط المسبقة للتعاون الثلاثي الأطراف ، والعلاقات الصناعية الطيبة ، والتقدم الاجتماعي والصناعي " .

٩٩ - والواقع ان منظمة العمل الدولية اصرت دائماً على ان التمتع بحرية انشاء الجمعيات أو بالحرية النقابية هو شرط اساسي لمشاركة ارباب العمل ، والعمال ، والفئات المعنية الاخرى في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج . ودستور منظمة العمل الدولية ذاته ينص على ان " حرية التعبير وانشاء الجمعيات شرط لا غنى عنه لا حراز تقدم متصل " . والاتفاقية (رقم ١٤٤) الخاصة بالمشاروات الثلاثية المتعلقة بقواعد العمل الدولية لعام ١٩٧٦ تعرف " المنظمات التشيلية " ، التي ينبغي اشراكها في المشاروات المذكورة ، بأنها منظمات تشيلية لأرباب العمل والعمال " الذين يتمتعون بالحق في الحرية النقابية " . وعليه ، فان الاجراء الذي اتخذته منظمة العمل الدولية لتعزيز وضمان الحرية النقابية (بفضل اتفاقيات ، أو آليات ، أو اجراءات للمراقبة أو برامج أنشطة عملية) هو ذو أهمية حاسمة لتوفير الشروط اللازمة لمشاركة فعالة . وقد ادركت منظمة العمل الدولية بصورة مستمرة ان الحرية النقابية والمشاركة المضمونة للمنظمات التشيلية لا يمكن ان يكون لهما معنى الا بضمان الحريات العامة .

.../...

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

[الأصل : بالانكليزية]

[٨ تموز/يوليه ١٩٨٣]

١٠٠ - في أعقاب المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي عقد في روما في الفترة من ١٢ الى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ ، وجهت منظمة الأغذية والزراعة أعمالها نحو بناء نهج مضاد للفقر قائم على مبادئ رئيسيين . فاولا ، ينبغي أن تستهدف جميع البرامج تحقيق الانصاف عن طريق المشاركة الشعبية ؛ وثانيا ، ينبغي ان يكون المستفيدون من أي برنامج او مشروع ميداني هم في النهاية فقراء انريف - أي صغار المزارعين والمعدمون ونساء الريف ، والفئات الريفية المحرومة الأخرى .

١٠١ - ولتأمين اتباع نهج منسق فيما يتعلق بالمشاركة الشعبية بوصفها جزءا لا يتجزأ من أعمال منظمة الأغذية والزراعة ، أنشأ المدير العام لجنة مشتركة بين الإدارات المعنية بالتنمية الريفية ومؤلفة من مساعدي المدير العام المسؤولين عن الإدارات التقنية المعنية . وأنشئ أيضا فريق عامل مشترك بين الشعب معني بالتنمية الريفية ، مؤلف من مديري الشعب المعنية ، وذلك لاستعراض التقدم المحرز وتحديد القضايا التي ينبغي للجنة المشتركة بين الإدارات أن تبت فيها .

١٠٢ - ولمساعدة البلدان في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية بشأن المشاركة الشعبية بوصفها عنصرا مكملا من عناصر استراتيجياتها القومية للتنمية الريفية ، أعدت منظمة الأغذية والزراعة وثيقة بعنوان " قواعد رئيسية للمبادئ التوجيهية التشغيلية في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية " . وتمثل الوثيقة أيضا مبدأ توجيهيا لادخال وتعزيز عنصر المشاركة الشعبية في برامج ومشاريع منظمة الأغذية والزراعة . ولزيادة تعزيز هذه العملية ، وضعت ترتيبات لعقد حلقات دراسية لتوجيه الموظفين بشأن الآثار المترتبة على برنامج عمل المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، الذي يركز بقوة على المشاركة الشعبية ، في مقر منظمة الأغذية والزراعة وفي الميدان على السواء .

١٠٣ - وعلاوة على الجهود الجارية لغرس مبادئ المشاركة الشعبية في برامج منظمة الأغذية والزراعة ومشاريعها بوجه عام وعلى نحو متزايد ، تتابع أيضا بنشاط برامج خاصة لايجاد انماط ملائمة للمشاركة الشعبية من خلال مشاريع عمل على المستوى الميداني . ومن امثلة مشاريع العمل الخاصة هذه المضطلع بها في عدد كبير من البلدان النامية البرامج المعنية بالمشاركة الشعبية من خلال تشجيع منظمات المساعدة الذاتية ؛ والعمل المجتمعي من اجل نساء الريف المحرومات ، والتنمية المجتمعية لعمال الحراجة ، والتنمية المتكاملة لمصائد الأسماك الصغيرة النطاق .

.../...

١٠٤- وفي داخل منظومة الامم المتحدة ، تشجع منظمة الأغذية والزراعة المشاركة الشعبية اساسا في اطار الانشطة التي تضطلع بها فرقة العمل المعنية بالتنمية الريفية والتابعة للجنة التنسيق الادارية . ولهذا الغرض ، انشيء فريق خاص معني بالمشاركة الشعبية ، تتولى منظمة العمل الدولية عقده ، وتتالف عضويته من عدة وكالات من وكالات الامم المتحدة .

البنك الدولي

[الاصل : بالانكليزية]

[٥ تموز/يوليه ١٩٨٣]

١٠٥ - لقد زادت منذ الخمسينات تشكيلة مساهمات البنك في التنمية زيادة ملحوظة ، ويدل على ذلك بوجه خاص تزايد الاهتمام بتخفيف وطأة الفقر وبطائفة أوسع كثيرا من الأعمال الاقتصادية والقطاعية القطرية .

١٠٦ - وتشير الأجزاء الثالث والرابع والتاسع من تقرير الأمين العام الى أهمية تعزيز المؤسسات والعمليات المحلية وأجهزة الحكم المحلي لتعزيز تخطيط المشاركة والادارة الذاتية . ومن الأهداف الرئيسية لقطاع البنك المعني بالتنمية الحضرية مساعدة الحكومات الأعضاء على ايجاد عمليات لتوفير الخدمات والعمالة الحضرية توفيراً يتسم بالكفاءة والانصاف وذلك بتعزيز الأجهزة البلدية وتنسيق الاستثمارات البلدية في المأوى والهياكل الأساسية والنقل والعمالة والخدمات الاجتماعية ، وايضا لنقل المسؤوليات (فيما يتعلق بكل من المدخلات المالية والمدخلات من القوى العاملة) بصدد التنمية والادارة الحضريتين من القطاع العام الى القطاع الخاص والى سكان الحضر أنفسهم .

١٠٧ - وفي أعقاب اجراء اعادة تقييم لاستراتيجية البنك للاقراض الحضرى في أوائل السبعينات بدأ البنك بشدد تشديدا أكبر على توفير المساعدة التقنية لانشاء اطار للاستثمار من مصادر غير البنك . ولتنفيذ هذا الاتجاه الجديد ، كان ثلثا عمليات التنمية الحضرية التي قام بها البنك في فترة السنوات المالية ١٩٧٢ - ١٩٧٦ ، وعددها ٣٨ عملية مشاريع مواقع وخدمات " تستهدف تشجيع الفقراء على بناء مساكنهم بأنفسهم في مواقع خالية زودت بالخدمات الأساسية . وكان التشديد على هذه المشاريع يعكس ما يترأى من حاجة الى توفير المأوى ذى التكلفة الميسورة والهياكل الأساسية لسكان الحضر ذوى الدخل المنخفض من خلال تعبئة المدخرات الخاصة والبناء القائم على المساعدة الذاتية .

١٠٨ - وفي وقت اقرب ، كان الاتجاه الرئيسي لقطاع البنك المعني بالتنمية الحضرية

.../...

بالإضافة الى تشجيع أنشطة المساعدة الذاتية ، هو نحو تحقيق اللامركزية بتعزيز المؤسسات المحلية والمنظمات المجتمعية ، وتوفير التدريب التقني للمسؤولين المحليين والتدريب للسكان المحليين أثناء العمل .

١٠٩ - وفي السنة المالية ١٩٨٣ ، قام البنك بتمويل ١٣ مشروعا من مشروعات التنمية الحضرية في ١٢ بلدا من البلدان النامية ، بلغ مجموع قيمتها ٥٢٥٢ مليون دولار . واشتمل أحد عشر مشروعا من هذه المشاريع ، تمثل ٨٥ في المائة من الالتزامات ، على عناصر رئيسية للمواقع والخدمات ، وتحسين الأحياء الفقيرة و/أو تعزيز المؤسسات المحلية وأجهزة الحكم المحلي . فالمشاريع الحضرية في اثيوبيا وباكستان والبرازيل وتونس وكينيا وهايتي والهند تشتمل جميعها على عناصر رئيسية من المواقع والخدمات . ويشمل أيضا مشروع اثيوبيا ومشروع في المغرب عنصر اقراض للبناء يوفر قروضا للأفراد الراغبين في بناء مساكنهم عن طريق المساعدة الذاتية أو عن طريق مقاولين صغار . أما المشروعات الموجودة في كينيا وباكستان فان الهدف الرئيسي لكليهما هو تعزيز قدرة السلطات والمؤسسات المحلية ماليا ومن حيث ادارة المشاريع ، وتعزيز الخدمات البلدية والمشاريع الصغيرة . وأخيرا ، فان مشروعا حضريا في كوريا قيمته ١٠٠ مليون دولار يتطلب دعم سياسات وبرامج لتحسين توفير الاسكان للأسر ذات الدخل المنخفض عن طريق تمويل تنمية الأراضي والاسكان من قبل التعاونيات الاسكانية والسلطات المحلية ، ومؤسسة تنمية الأراضي الكورية ، ومؤسسة الاسكان القومي الكورية .

١١٠ - وقد وضع البنك في السنوات الأخيرة أيضا مزيدا من المشاريع وقام بتوسيع مساعدته التقنية وبرامجه التدريبية لتشمل الاقراض من أجل تنمية القوى العاملة والموارد البشرية . فالجزء السادس - ألف من تقرير الأمين العام يشير الى الدور الذي يقوم به التعليم والمعلومات وبحوث المشاركة بوصفها عناصر رئيسية ضرورية للمشاركة الناجحة . ولقد تطورت سياسة البنك فيما يتعلق بالاقتراض لأغراض التعليم تطورا كبيرا على مدى العقدین الماضيين . فقد قام قطاع البنك المعني بالتعليم بتوسيع اقراضه في أوائل السبعينات ليشمل التعليم والتدريب غير الرسميين ؛ والاذاعة والتلفزيون التعليميين ؛ والانتاج المحلي للمواد التعليمية ، وتقديم مساعدة أشمل للتخطيط والادارة التعليميين ، وذلك بعد أن كان معظم اقراضه في أوائل الستينات لأغراض اقامة الهياكل الأساسية . وفي وقت أقرب قام البنك بزيادة توسيع اقراضه التعليمي ليشمل التعليم الابتدائي واحتياجات التعليم والتدريب في المناطق الريفية .

١١١ - وفي السنة المالية ١٩٨٣ مَوَّلَ البنك ٢١ مشروعا تعليميا في ١٩ بلدا من البلدان النامية بمبلغ إجمالي يزيد على ٥٤٧ مليون دولار . ففي الصين ، على سبيل المثال ، يدعم البنك برنامجا حكوميا لتعزيز التعليم العالي والبحوث في مجال العلوم الزراعية اذ يقدم مساعدات مالية تبلغ ٧٥٤ من ملايين الدولارات الى ١١ كلية . . . / . . .

زراعية و ٦ معاهد بحوث ومعهد وطني جديد لبحوث الارز . وفي اليمن ، سيقدم البنك ١٠ ملايين دولار لتوسيع نطاق مرافق التدريب ، خاصة في المناطق الريفية ، ولتحسين مناهج تدريب المعلمين وسيستفيد نحو ١٥٠٠٠ شخص سنويا من التوسع في تعليم القراءة والكتابة ، وتوسيع نطاق التدريب لاكتساب الخبرات المهنية الأساسية في المناطق الريفية ، وتقديم المساعدة الى وزارة التعليم .

١١٢ - وقد اتسع أيضا نطاق التدريب في السنوات الأخيرة بوصفه احد عناصر مشاريع البنك الدولي . ففي السنة المالية ١٩٨٢ بلغ التمويل لعناصر التدريب ١٨٥٠١٥ مليون دولار ، بالمقارنة بمبلغ ١٧٧٢٦٤ مليون دولار في السنة المالية ١٩٨١ و ١٤٨٠٦٥ مليون دولار في السنة المالية ١٩٨٠ .

١١٣ - ويقوم البنك ، تمشيا مع اتجاهه لزيادة التركيز على تخفيف حدة الفقر ، بتوجيه مزيد من الاهتمام الى الاحتياجات الأساسية في مجالات السكان والصحة والتغذية (المحددة في الفرع السادس - ب) من تقرير الأمين العام) . ويسعى البنك ، اذ يسلم بأهمية الاعتماد على الذات على الصعيد المحلي ، سعيا متزايدا لتعزيز القدرة المحلية في مجال الرعاية الصحية مع الوصول بفعالية الى أكبر عدد من الفقراء في الريف والحضر .

١١٤ - وفي السنة المالية ١٩٨٣ مَوَّلَ البنك سبعة مشاريع في مجالات السكان والصحة والتغذية في سبعة بلدان مختلفة بمبلغ إجمالي قدره ١١٨٠٤ من ملايين الدولارات . وتستهدف هذه المشاريع جميعا ، على نحو ما ، تعزيز مرافق الرعاية الصحية المحلية . ففي السنغال ، على سبيل المثال ، يقدم البنك ١٥ مليونا من الدولارات لتحسين مرافق الرعاية الصحية للأمهات والأطفال في قطاع كبير من سكان الريف . وسيساعد المشروع على تعزيز المرافق الصحية الأساسية وقدرة وزارة الصحة العامة وتوفير التدريب أثناء العمل لموظفي الصحة ، وتطوير مرافق التعليم الصحي .

١١٥ - ويتصل الامداد بالمياه الصحية اتصالا وثيقا بتحسين الصحة والتغذية . ويقوم البنك حاليا ، بالإضافة الى عمله المنتظم في قطاع توريد المياه والصرف ، بتصميم شبكات للمياه تعتمد على المضخات اليدوية في مناطق المستوطنات الريفية والحضرية بعدة بلدان افريقية . وتجري اقامة هذه الشبكات بحيث يستطيع السكان المحليون تشغيلها وصيانتها . ويعمل البنك في تنفيذ هذه المشاريع بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية المحلية واليونيسيف وتشترك فيها بعض الوزارات الحكومية على الصعيد المحلي . ومن المتوقع أن تصبح مواء التدريب معدة للتوزيع بحلول منتصف عام ١٩٨٤ .

١١٦ - وفيما يتعلق بالفرع السابع من تقرير الأمين العام المعنون " المشاركة الشعبية في التنمية الريفية " اعتمد البنك في أوائل السبعينات نظام التدريب والزيارات من أجل التوسع الزراعي ، وهو يزداد الان من التوسع في استخدامه . ويستهدف النظام تحسين استعمال الموارد الموجودة عن طريق تزويد الفلاحين بالمشورة الواضحة والمفيدة المتصلة .. / ..

بالموضوع والتي تعتمد على الاتصال الوثيق ذي الاتجاهين بين الأسر العاملة في المزارع ، والعاملين في مجال الخدمات الإرشادية ، والمشتغلين بالبحوث ، والادارات . ويجرى تشغيل النظام بتوزيع المسؤوليات على نحو دقيق وتوقيت الأنشطة بعناية . ويقوم العاملون بالخدمات الإرشادية القرويون بزيارة " أفرقة " الاتصال " الصغيرة وسائر الفلاحين مرتين في الشهر على الأقل لتعليمهم ثلاث أو أربع توصيات مختارة بعناية تتعلق بما ينبغي عمله على مدى الأسبوعين التاليين . ويقوم الفلاحون الذين يحضرون هذه الدورات بتقديم المشورة الى سائر الأسر العاملة في المزارع ؛ وبهذا ينشئ عامل واحد في مجال الخدمات الإرشادية شبكة معلومات تضم ما بين ٥٠٠ و ٢٠٠ أسرة من الأسر العاملة في المزارع .

١١٧ - واستنادا الى النجاح المبدئي الذي أحرزه نظام التدريب والزيارات في الهند ، ولا سيما فيما يتعلق بالمحاصيل الخاضعة للرى ، جرى تطبيقه أيضا في اندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وتايلند وسري لانكا والفلبين ونيبال وجرى تطبيقه مؤخرا في شرق افريقيا وغربها . وفي اب/اغسطس ١٩٨٢ بلغ عدد المشاريع الممولة من البنك التي تستخدم نظام التدريب والزيارات على نحو مباشر ٦٤ مشروعا ، والتي تتضمن بعض عناصره فقط ٢٣ مشروعا .

١١٨ - وتعاون البنك أيضا بصورة مكثفة مع المنظمات غير الحكومية في اعداد وتنفيذ المشاريع المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية وفي توفير التدريب المتصل بذلك القطاع . وفي عام ١٩٨٢ ، على سبيل المثال ، قامت الجمعية الفرنسية للمتطوعين من اجل التقدم بالمشاركة في تمويل مشروع يقوم به البنك في هايتي لتوفير الخدمات الإرشادية والبحوث في مجال الحراثة ، وقد تم له المتطوعين . وستقوم هذه الجمعية ، لتنمية القدرة الفعلية على إعادة غرس الغابات وادارتها ، بتنفيذ العنصر التدريبي الذي يشمل التدريب والتعليم في مجال الحراثة على مستوى التعليم العالي والمدارس الفنية والابتدائية . وفي حالة اخرى ، قامت حركة التعليم الأساسي ، وهي منظمة برازيلية غير حكومية ، بالتعاون مع البنك في توفير الخدمات التعليمية والتدريبية لمشروعات التنمية الريفية في سيارا وسرجيبي . وفيما يتعلق بمشروع سيارا قامت حركة التعليم الأساسي بتنظيم دورات تدريبية للنساء في مجالات التغذية وحفظ الأغذية وغير ذلك من الأنشطة المنزلية . وفيما يتعلق بمشروع سرجيبي ، قامت بتوفير المساعدة في تنقيح البرامج التعليمية للمدارس الابتدائية ومراكز التعليم المجتمعية وتدريب المعلمين والتدريب المهني في مختلف مجالات التنمية المجتمعية للبالغين .

١١٩ - وهذان مجرد مثالين للعدد المتزايد من الروابط التشغيلية المشتركة بين البنك والمنظمات غير الحكومية في نطاق واسع من القطاعات . وفي السنة المالية ١٩٨٣ ركز التعاون في مجال تنفيذ المشاريع على قطاع الزراعة يليه التعليم والتنمية الحضرية (وتتضمن هذه الأخيرة أيضا قدرا كبيرا من المشاركة الشعبية) . ويقوم البنك ، في

ميدان التعليم المتعلق بالتنمية، بدعم الأنشطة الاعلامية التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية ولا سيما في بلدان الباب الأول لدى البنك .

١٢٠ - ومع اعادة توجيه استراتيجية البنك نحو التخفيف من ظروف الفقر المدقع وزيادة الرفاهية والانتاجية لأشد قطاعات السكان فقرا ، زاد أيضا ادراكه لدور المرأة في عملية التنمية المحدد في الفرع الثامن من تقرير الأمين العام . وانعكاسا لهذا الاهتمام المتزايد أنشأ البنك في عام ١٩٧٧ وظيفة " المستشار المعني بمشاركة المرأة في التنمية" للقيام بالمراقبة وتقديم المشورة فيما يتعلق بالآثار المترتبة ، والتي قد تترتب في المستقبل ، على مشاريع البنك ، بالنسبة لحالة المرأة . ويتمثل الهدف في التحقق من أن المرأة تعامل بوصفها جزءا لا يتجزأ من تصميم أى مشروع ، وتقييم أثر المشروع على المرأة بوصفها شريكا في تكاليفه ومزاياه .

١٢١ - وتبذل الجهود لاستعراض كافة المشاريع التعليمية التي يقوم بها البنك ، والأشكال الاخرى من المشاريع ، التي لها آثار هامة بصفة أعم بالنسبة للمرأة ، تتعلق بقطاعات الزراعة والتنمية الريفية ، والتنمية الحضرية ، والصناعة (بما في ذلك الأنشطة الحرفية والأنشطة التجارية الصغيرة) ، والسكان والصحة والتغذية .

١٢٢ - وفي السنة المالية ١٩٨٢ مَوَّلَ البنك مشاريع تتضمن عناصر تعليمية / تدريبية تتناول الاحتياجات الخاصة للمرأة وأنشطتها في عدة بلدان ، بما فيها الاردن وباراغواي والبرتغال ورواندا وليبيريا وملاوى والمغرب . وفي الاردن ، على سبيل المثال ، شمل المشروع التعليمي الرابع التدريب الفني في مجالي ادارة المكاتب والتغذية ، وتدريب الموظفين الصحيين ، والتدريب المهني في مجالات التجارة والمواصلات السلوكية واللاسلكية ، وزراعة نباتات الزينة ، ورعاية الطفل ، وصناعة الملابس .

١٢٣ - وشملت المشاريع المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية في باراغواي والبرتغال وساحل العاج وليبيريا عناصر الخدمات الارشادية المقدمة للعاملات في مجال الخدمات الارشادية وخبيرات الاقتصاد المنزلي لتمكينهن من الوصول بطريقة أفضل الى زوجات الفلاحين والفلاحات . وشملت الخدمات الارشادية التعليم في نطاق واسع من المجالات ، بدءا من التغذية والرعاية الصحية وعمل ميزانية الاسرة الى العناية بالماشية والدواجن . وثمة مشروع للتنمية الريفية ينفذ في البرازيل في السنة المالية ١٩٨٣ يتميز بشموله ، اذ يمتد الى مجالات ليست تقليدية تماما . وستقوم العاملات في مجال الخدمات الارشادية ، في اطار هذا المشروع ، بتشجيع التوسع في زراعة الحدائق المنزلية ، والمساعدة في تكوين مجموعات المنتفعين بمرافق المياه ، وتقديم المشورة فيما يتعلق بالصحة والتغذية ، والعمل في مجال التنظيم المجتمعي بوجه عام . وفي اطار عنصر مصاد الأسماك الجزرية ، ستقدم دورات تدريبية للنساء المشتغلات بتجهيز الأسماك وتسويقها ؛ وفي اطار عنصر المشاريع التجارية الصغيرة ، ستقدم المساعدة التقنية

.. / ..

والدورات التدريبية لمنظمي المشاريع التجارية الصغيرة (بما في ذلك النساء) . وبالإضافة الى ذلك ستجرى دراسة استقصائية للقطاع الصناعي بما في ذلك الأنشطة الانتاجية للنساء اللائي يعملن بالمنزل . وستحدد هذه الدراسة الاستقصائية التوقعات فيما يتعلق بالتوسع في هذا القطاع . وسيستهدف العنصر التعليمي تحسين نوعية التعليم الابتدائي الريفي ويشمل التدريب أثناء العمل لمدرسي التعليم الابتدائي ومشرفيه (ومعظمهم من النساء) . وفي إطار عنصر الصحة سيجرى تحسين وتوسيع نطاق المرافق الصحية ومرافق توريد المياه في الريف ، وستتلقى التدريب ٢٠٠ قابلة محلية . وفي النهاية ستجرى مراقبة أثر عناصر المشروع المذكورة أعلاه على المرأة عن طريق تحديد مشاركتها في أنشطة المشروع وتقييم التغيرات في دخل المرأة وتوظيفها .
